نحو مقاربة تضمينية لدور الفواعل غير الدولاتية في الضبط التشاركي العالمي

د/طلال لموشي – أ/ سامي بخوش
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعو باتنة 1

ملخص:

إن فهم وتحليل التحوُّلات العميقة التي شهدتها العلاقات الدولية بنيويا وعلى مختلف الأصعدة والتي انعكست على الحقل المعرفي، تساعد في فهم طبيعة الأدوار التي باتت تؤديها الفواعل غير الدولاتية ذلك أن نظريات الحقل التقليدية، التي تستند إلى تصور مركزية الدولة كإطار تحليلي للنظام الدولي، ورغم أنها هيمنت في النصف الأول من القرن العشرين، إلا أنها لم تعد ملائمة لفهم التغيرات الهيكلية الجارية في بنية النظام الدولي.

يعود ذلك إلى ظهور قضايا وموضوعات جديدة على أجندة السياسة الدولية، كالبيئة والصحة والتنمية الإنسانية، وتنامي مطرد لعدد وأدوار فاعلين جدد من غير الدول، والمرتبطة فيما بينها بنظم معقدة من التفاعلات، خلقت عمليات جديدة تتجه بالنظام الدولي نحو تقوية أطر التعاون والتكيف وتجاوز أطر الصراع والنزاع، وذلك من خلال مشاركة تلك الفواعل "المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، الشركات المتعددة الجنسيات، المجموعات الإبستيمية والمعرفية، إضافة إلى الجماعات اللاشرعية ومختلف تكوينات المجتمع المدني العالمي"، في ضبط تفاعلات المستويات المختلفة للسياسة العالمية، ضمن ما أصبح يعرف بالحوكمة العالمية لقضايا الاقتصاد العالمي، القضايا البيئية، والأزمات الصحية، وحقوق الإنسان الذي يعد المجال الأبرز الذي تلعب فيه المنظمات غير الحكومية دور القاطرة، سعيا منها لتأسيس نسق حقوقي عالمي موحد.

Abstract:

Through an analytical focus on the roles of the non-state actors, this dissertation seeks a comprehensive understanding of the acute structural mutations in "IR" that affected all aspects of world politics, which influenced IR as a discipline as well. Whereas state-centric IR mainstream theories are no more viable to understanding the ongoing changes occurring in the world system's structure.

These structural shifts are due to the (re)emergence of new issues that reshaped international politics agenda, such as environment, health related problems and humanitarian development, to name but a few. Furthermore, the parallel emergence of the roles of non-state actors, of a complex "Interactionist" chart, created new apparatus of processes that sustain cooperation and adaptation in lieu of longstanding conflictual patterns. Main ways of new actors (IGO's, NGO's, Multinational Corporations, Epistemic Communities, Outlaw Groups and Global Civil Society) influence may be traced through their roles in the "regulation" of ir through the Global Governance of: the world economy, Environmental issues, health crises and human rights that are the salient sphere of NGO's influence as it attempts to promote global human rights regime.

Many "IR" approaches assumes that this state of affairs in "IR" justifies a questioning of the Nation-State very existence and, alternatively, postulates that a world government should address the problem of the system's deficiency. However, other perspectives tend to state that states would persist as crucial actors in "IR" along with other actors, whilst a shift in its nature and role would occur.

مقدمة:

يهدف هذا المقال إلى تحقيق فهم أوسع للتغيرات الحاصلة في النظام الدولي، من خلال تحليل دور ومكانة الفواعل غير الدولاتية في السياسات العالمية، فالتحولات العالمية المعاشة في الزمن الحاضر سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، شكلت تراكما ساهم في التأسيس لقوالب الظواهر العالمية، والتي مست الجوانب البنيوية للنظام الدولي والموضوعاتية بالنسبة للحقل المعرفي، إضافة إلى مجموعة الإشكالات التي تخص منظومة الحكم واليات صنع القرار على المستويات الوطنية والدولية مما أسس لضرورة الانتقال إلى أطر الحوكمة Governance (الحاجة لإرساء شراكة مع فواعل غير الدولة).

إشكالات تخص مسألة ضبط قضايا العلاقات الدولية Regulation (إذ يبدو أن البحث في قضايا الحوكمة والانتقال في أشكال الحكم والسلطة عالميا من مقاربة

الدولة -المركزية State Centric Approach إلى مقاربة الحوكمة المتعددة المستويات Multilevel Governance Approach ضمن نسق العولمة المتعددة الأوجه، في إطار شبكة التفاعلات بين مختلف الفواعل العالمية لضبط وإدارة القضايا الإنسانية المشتركة وعليه فإن إشكالية المقال هي: "**ما هي العوامل التي تساهم في التمكين ضمن نسق الحوكمة العالمية، للفواعل غير الدولاتية؟**"

فالفواعل غير الدولاتية Non State Actors تعرف على أنها مجموعة البنى والتنظيمات غير السيادية، الناشطة على المستويات المحلية الإقليمية والعالمية، والتي لطبيعة أنشطتها علاقة بالسياسة العالمية، فهي تمارس سلطات اجتماعية سياسية واقتصادية مؤثرة على المستويات الوطنية والدولية. إن الفواعل غير الدولاتية لا تمثل الدول ولكنها تنشط على المستوى الدولي، وتمتلك سلطة خاصة في مواجهة السلطة العامة للدولة الوطنية، وقد حدد ARTS خمسة مجموعات لها هي:

المنظمات المابين حكومية IGOs"كمنظمة حلف الناتو والأمم المتحدة والبنك العالمي" - الشركات العابرة للحدود القومية "TNCs" - المنظمات الدولية غير الحكومية NGOs - المجموعات الابستيمولوجية "كشبكات العلماء والخبراء"، إضافة إلى تنظيمات الإجرام المنظم والمنظمات الإرهابية[1].

وعموما وبالنظر إلى أن المنظمات الدولية الحكومية يختلف بشان إعتبارها حقا فواعل غير دولاتية، لكون الأطراف المؤسسة لها هي الدول، فلن نتناولها في مقالنا هذا، وبتجاوز الاختلاف في التصنيفات، سنركز في دراستنا على خمسة مجموعات من الفواعل غير الدولاتية أو الفواعل العالمية وهي:

1. المنظمات الدولية غير الحكومية.
2. الشركات المتعددة الجنسيات العالمية.
3. المجموعات الاشرعية.
4. المجموعات الابستيمية والمعرفية.
5. الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني العالمي.

أولا: المنظمات غير الحكومية:

- **في معنى المنظمات غير الحكومية:**

أصبحت المنظمات غير الحكومية تتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة منذ سنة 1950 وفق ما تنص عليه المادة 71 من ميثاق المنظمة الأممية[2]، وبالنظر إلى تعدد تعاريف المنظمات غير الحكومية والتي منها ما يركز على طبيعة تلك البنى، ومنها ما يركز على نوع النشاط ومجال عملها، سنتبنى تعريف البنك الدولي بالنظر لتماشيه مع مقتضيات الدراسة، إذ يقدم المنظمات الغير حكومية NGOs على أنها "مؤسسات أو جماعات مستقلة بشكل كلي أو جزئي عن الحكومات والهادفة أساسا إلى تحقيق غايات إنسانية أو تعاونية دون الأهداف الربحية"[3].

- **المنظمات غير الحكومية والمفاهيم المتداخلة:**

إن هذا التعريف المقدم ينطوي على تداخل في المعاني والوظائف مع مصطلحات أخرى، وجب تحديدها:

1/ **المنظمات المرتكزة على الجماعة** Community-Based Organization: وهي منظمات غير حكومية محلية، تتكون من أفراد منظمين في مدن أو قرى للمطالبة بمصالح مشتركة، وعادة ما ينظر إليها على أنها أكثر راديكالية.

2/ الشبكات Networks: تعبير عن نسق الاتصالات بين أفراد أو منظمات لتبادل المعلومات، الاستفادة من الخبرات ومناقشة الأهداف؛ وبهذا فهي ليست دائمة ولا تضم أعضاء رسميين ولا قادة معينين، ولا مقرات دائمة. مثل الحركة المناهضين للعولمة Altermondialist، التي تضم جمعيات مختلفة تلتقي حسب ظرفيا؛ مثلا عند انعقاد مؤتمرات منظمة التجارة العالمية.

3/ الحركات الاجتماعية :Social Movement جماعة أفراد يتقاسمون نفس الأفكار والرؤى والتصورات ويمتلكون حسا مشتركا بالجماعة والهوية والتضامن، ويسعون لتحقيق نفس الأهداف مما يقودهم إلى سلوك موحد؛ وبهذا يكون المفهوم

أشمل من المنظمات غير الحكومية والشبكات، فهو يضم مثلا الحركات النسائية والبيئية... [4].

وقد حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي ECOSOC مجموعة من الشروط الواجب توفرها للحكم على تنظيم ما بأنه منظمة غير حكومية هي:

1 - يجب على المنظمات غير الحكومية أن تساعد على تحقيق أهداف وبرامج الأمم المتحدة.

2 - إن أية منظمة غير حكومية يجب أن تكون هيئة ممثلة رسميا، وبمقرات محددة وأعضاء دائمين، وأن تضمن شفافية مواردها.

3 - المنظمات غير الحكومية يجب أن لا تكون ربحية، لهذا فالشركات الفردية لا يمكن أن تعطى وضعية استشارية، لكن الجمعيات التي لها مصالح تجارية، يمكن الاعتراف بها كمنظمة غير حكومية.

4 - لا يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تستخدم العنف؛ لهذا فبعض التنظيمات التي تستعمل السلاح اعترف بها كحركات تحرير وطنية وليس كمنظمات غير حكومية.

5 - يجب على المنظمات غير الحكومية أن تحترم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

6 - وجوب ألا تؤسس المنظمات غير الحكومية بواسطة اتفاقيات حكومية[5].

– معايير تصنيف المنظمات غير الحكومية:

تعددت تصنيفات المنظمات غير الحكومية وذلك تبعا لتعدد المعايير المعتمدة لذلك، وعموما هنالك معيارين للتصنيف، الأول مرتبط بطبيعة توجه تلك المنظمات ونمط عملها، أما الثاني فيتعلق بالنطاق الموضوعي، وبحجم تلك المنظمات وكذا بمجال نشاطها الجغرافي.

1 - معيار التوجه والمستوى العملي:

إن اتساع نطاق عمل ونشاط المنظمات غير الحكومية صعب من كيفية تصنيفها، ما جعل البنك الدولي يقسمها إلى منظمات ذات طابع توجيهي وأخرى ذات طابع عملي وحسب WHO فإن هذه الأخيرة تعتمد على أساس تقديم التوجيهات وصنع الأفكار الجديدة التي تخدم المجتمع، أما المنظمات ذات الطابع العملي فأساسها تصميم وتنفيذ المشروعات التنموية(6).

وعموما يمكن رصد أنواع المنظمات غير الحكومية كالآتي:

- أنواع المنظمات غير الحكومية ذات النمط التوجهي:

التوجه الخيري Charitable Orientation: كثيرا ما ينطوي على جهد ذاتي موجه من أعلى إلى أسفل مع مشاركة بسيطة من قبل المستفيدين. ويشمل المنظمات غير الحكومية ذات الأنشطة الموجهة نحو تلبية احتياجات التوزيع للفقراء من الغذاء والكساء والدواء، وتوفير السكن والنقل والمدارس وما إلى ذلك. كما تتخذ المنظمات غير الحكومية أيضا أنشطة الإغاثة خلال الكوارث الطبيعية أو من صنع الإنسان.

التوجه الخدماتي Service Orientation: ويشمل المنظمات غير الحكومية تعتمد على أنشطة مثل توفير الخدمات الصحية، التخطيط الأسري أو تعمل في الخدمات التعليمية أين تستطيع المنظمات غير الحكومية من تصميم برامج ويتوقع مشاركة المواطنين في التنفيذ والحصول على الخدمة.

التوجه المشاركاتي Participatory Orientation: ويتميز هذا التوجه الجديد للمنظمات غير الحكومية من خلال العمل المشاركاتي في مشاريع المساعدة الذاتية حيث يشرك السكان المحليين خاصة في تنفيذ مشروع ما من خلال المساهمة النقدية، الأدوات، الأراضي، المواد والعمالة وما إلى ذلك، بعكس المشاريع التقليدية لتنمية المجتمعات المحلية، وكانت المشاركة تبدأ مع تحديد الاحتياجات وتستمر إلى بلوغ مرحلتي التخطيط والتنفيذ(7).

التوجه التمكيني Empowering Orientation: حيث يكون الهدف من ذلك هو مساعدة الفقراء للوصول إلى فهم أكثر وضوحا للحقائق الاجتماعية، السياسية والاقتصادية التي تؤثر على حياتهم، وتعزيز وعيهم بإمكانياتهم وقوتهم الكامنة للقدرة على تسيير حياتهم. في أحيان كثيرة هذه الجماعات تطور تلقائيا قدرتها على معالجة مشاكل التي تعترضها، وفي أوقات أخرى يؤدي موظفي المنظمات غير الحكومية دور حاسم في تسهيل تنمية هذه المجتمعات. وعلى أية حال، يتطلب هذا النوع المشاركة الفعالة من قبل السكان المحليين مع المنظمات غير الحكومية[8].

أنواع المنظمات غير الحكومية ذات النمط العملياتي[9]:

المنظمات المجتمعية Community-based Organizations: تنشأ من المبادرات الشعبية الخاصة. يمكن أن تشمل هذا النوع على النوادي الرياضية، المنظمات النسائية، المنظمات الدينية أو المنظمات التعليمية... وهناك مجموعة كبيرة ومتنوعة، بعضها تدعمها المنظمات غير الحكومية وطنية أو دولية، ثنائية أو الوكالات الدولية، وبعضها الآخر مستقلة عن أي مساعدة خارجية. وتختص بعضها لرفع مستوى الوعي عند الفقراء في المناطق الحضرية أو مساعدتهم على فهم حقوقهم في الحصول على الخدمات المطلوبة في حين يشارك الآخرون في توفير مثل هذه الخدمات.

المنظمات المدنية Citywide Organizations: تشمل منظمات مثل نوادي الروتاري Rotary club[10]، ونوادي الليونز Lions club[11]وغرف التجارة، التحالفات التجارية، العرقية، الجماعات والرابطات التعليمية ومنظمات المجتمع المحلي. بعضها موجود لأغراض أخرى، ومن نشاطاتها المشاركة في مساعدة الفقراء.

المنظمات غير الحكومية الوطنية National NGOs: وتشمل منظمات مثل الصليب الأحمر والمنظمات المهنية وغيرها وبعضها لها فروع لمساعدة المنظمات غير الحكومية المحلية.

المنظمات غير الحكومية الدولية International NGOs: وتشمل وكالات معينة مثل منظمات إنقاذ الأطفال، ومنظمة أوكسفام، ومنظمة كير وفورد وروكفلر تمثل

مجموعات ذات دوافع دينية. أنشطتها تختلف من التمويل بشكل رئيسي للمنظمات غير الحكومية المحلية والمؤسسات والمشاريع، أو تنفيذ هذه المشاريع في حد ذاتها.

- **التصنيف من خلال معيار النطاق الجغرافي/الموضوعي/الحجم:**

من خلال مسماه يعتمد هذا التصنيف على المعيار الجغرافي الموضوعي ومعيار الحجم، وهو ما يلخصه الجدول التالي:

النطاق الجغرافي	النطاق الموضوعي	الحجم
يمكن المقارنة على النطاق الجغرافي على أساس مجال نشاط NGO's هل على النطاق المحلي/الإقليمي/ العالمي؟ حيث نجد الهيئات الكبرى مثل السلام الأخضر، أطباء بلا حدود يتسع نشاطهما ليصل إلى النطاق العالمي في حين أن بعضها تركز فقط على بلد معين أو منطقة أو قضية في الخارج (على سبيل المثال المنظمات غير الحكومية الايرلندية تركز على قضايا التنمية وحقوق الإنسان في تيمور الشرقية)، وهناك منظمات غير حكومية تهتم بقضايا محلية بحتة، (على سبيل المثال على الاحتجاج على تفريغ النفايات من المصانع).	وبعبارة أخرى أنواع الأحداث أو النشاطات التي تقوم بها NGO's والتي تكون – في المقام الأول - أساس تحديد توجه المنظمة: قضايا البيئة / حقوق الإنسان / قضايا اجتماعية / مشاكل أخرى هل هذه المنظمات معنية بقضايا التعليم بالدرجة الأولى؟ أو تهتم بالإغاثة في حالات الطوارئ وأولويات رد الفعل أولها أولويات استباقية؟ كما تقاس حسب عدد النشاطات التي قد تعنى بقضايا جوهرية واحدة تكون مركزة جدا، أو تشمل مجموعة متعددة من المسائل.	بعض المنظمات غير الحكومية مثل (Green Peace، Oxfam، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة أطباء بلا حدود) ذات هيئات كبيرة ومتعددة الجنسيات، ولها مكاتب في العديد من البلدان (فروع متعددة في كثير من الأحيان داخل بلد واحد)، رواتب موظفيها عالية بالمقارنة مع منظمات أخرى.

Source: adapted from Darius Bartlett, classifying NGO's in http: //www.gdrc.org/ngo/classify-ngos.html

ثانيا: الشركات المتعددة الجنسيات:

تشكل الشركات باختلاف تسمياتها "الشركات المتعددة الجنسيات -الشركات المتخطية للقوميات أو الشركات العبر وطنية "منذ ظهورها أواخر القرن التاسع عشر

القوة المحركة الأولى للنظام الاقتصادي والسياسي الدولي الراهن، فهي فاعل مؤثر في صنع الأحداث والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم المعاصر، من خلال شبكة معقدة من الهياكل التنظيمية وآليات العمل، إذ إن عددها الذي يزيد عن 37000 شركة، تستثمر ما يزيد عن 200 مليار دولار في فروعها الخارجية المقدرة بنحو 200000 والمتحكمة فيما يناهز 3/2 التجارة الدولية [12] "والتي في واقع الأمر هي تجارة بينية بين تلك الشركات"، لذلك فهي المحرك الرئيسي للتكامل الاقتصادي الدولي المحدد لمسار النمو والتنمية في عالم اليوم.

إن آليات عملها تحظى باهتمام كبير في أدبيات السياسة والاقتصاد وفي تقارير العديد من المنظمات الدولية على غرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED حول الاستثمار العالمي بالنظر لتحكمها في حركية رؤوس الأموال وتدفقات الخدمات والاستثمار وعمليات نقل التكنولوجيا زيادة على سيطرتها على مؤسسات التمويل وأسواق العمل ومنافذ التسويق وانعكاس ذلك على تطور الاقتصاد العالمي، إذ إن ميزانياتها الضخمة والتي تفوق ميزانيات العديد من الدول مجتمعة، لدليل على اعتبارها فاعلا مؤثرا في العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية والعالمية.

ماهية الشركات المتعددة الجنسية:

لمفهوم "ش.م.ج" تعريفات عدة، فتعرف بأنها كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجودات وأصول – مصانع، مناجم، مكاتب واستشارات وما شابهها في دولتين أو أكثر، ويمتد نشاط هذه الشركات في كافة مفاصل الحياة الاقتصادية في المجال الصناعي والتجاري والمالي[13].

وبأنها مشاريع قليلة العدد عملاقة في حجمها، وهي ذات عمليات تصنيع مباشرة في دول مختلفة وذات هيكل عالمي في تعدد وتشعب إنتاجها ومناطقها الإدارية، وتغطي فعاليتها الإنتاجية بسلع مختلفة ومناطق جغرافية متباينة[14].

كما يعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCEDبأنها كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات وله في دولتين أواكثر شركات وليدة، أو

فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا[15].

كما تعرفها منظمة OCDE على أنها شركات لها فروع في أكثر من دولة تلك الفروع مرتبطة بكيفية تسمح لها التنسيق والتأثير على نشاطاتها بطرق عدة رغم أن درجة استقلالية الوحدات عن الشركة إلام يختلف من شركة لأخرى، ورأسمالها قد يكون عموميا خاصا أو مختلطا[16].

ومن خلال ما سبق يمكن تعريفها على أنها:

الشركة التي تمتد فروعها إلى عدة دول وتحقق نسبة هامة من إنتاجها الكبير السلعي والخدماتي خارج دولها الأصلية "دولة المنشأ"، وذلك من خلال إستراتيجية عالمية موحدة، وتتسم باستخدامها لأحدث المنجزات التكنولوجية، وتدار بصورة مركزية في موطنها الأصلي[17].

وتتمايز الشركات المتعددة الجنسيات عن بعضها البعض وفقا لمعايير أهمها: نوعية النشاط وكيفية أداء هذا النشاط، المستوى التكنولوجي، البناء التنظيمي وبنية السوق الذي يستوعب منتجات تلك الشركات.

تأثير الشركات المتعددة الجنسية:

يتضح التأثير الكبير للشركات المتعددة الجنسيات في –وعلى - النظام الاقتصادي العالمي من خلال العناصر التالية:

باعتبارها اطارا للكونية: إذ أنها من خلال آليات عملها ومخرجات التراكم التاريخي لنشاطاتها التي أدت إلى عولمة الاقتصاد المتمثل أساسا في تطوير إطار عمل منظم عابر للقوميات، بما في ذلك الدفع نحو توحيد أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال والتكنولوجيا والخدمات الحديثة، بدعم من بنية هائلة من الاتصالات والمواصلات والمعلومات والإعلام والفنون والثقافة، حولت العالم إلى كيان موحد تتجسد فيه العالمية أو الكونية على كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية[18].

وكذا من خلال **التأثير على إحداث ونقل التكنولوجيا:** العالم يعيش اليوم ثورة تقنية كبرى في عالم تكنولوجيات الإعلام والاتصال والمواصلات، والتي للشركات المتعددة الجنسيات دور فعال في تطويرها نظراً لما تتمتع به من إمكانيات وموارد بشرية ومادية ضخمة، توجه لتمويل البحوث العلمية المكرسة للثورات التكنولوجية المتعاقبة التي يشهدها العالم، فهيكل النظام الاقتصادي العالمي الجديد من منظور تكنولوجي يتأثر بشكل واضح بهيكل الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به تلك الشركات. إلا أن المعطى الأكيد أن التكنولوجيات التي تحوزها تلك الشركات لا تقوم بتوظيفها بنفس الطريقة في كل الدول "دول المنشأ والدول المستضيفة"، إذ تشير دراسات أن هنالك فوارق تتعلق بالفرق بين تكنولوجيا الإنتاج "نفسها المستخدمة في بلد المنشأ والبلد المستضيف"وتكنولوجيا المنتجات التي تستأثر بها الشركات في بلد المنشأ[19].

تأثيرها على اقتصاديات الدول من خلال التهرب الضريبي: يعد التهرب الضريبي الدولي واحد من اعقد المشكلات الاقتصادية التي تواجه الدول المصنعة والنامية على حد سواء اذ تشير التقارير الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية كـ OCDE أو المنظمات الدولية غير الحكومية الحجم الهائل من هوامش الربح التي تحققها الشركات المتعددة الجنسيات جراء تهربها الضريبي الذي يؤثر سلبا على اقتصاديات الدول خاصة النامية المستضيفة لأفرع تلك الشركات، ففي دراسة أجريت في الصين العام 2003 توصلت إلى أن حجم الخسارة التي تتكبدها الخزانة العامة للدولة الصينية بسبب الشركات المتعددة الجنسيات العاملة فيها بلغ "30 مليار يوان صيني " أي ما يقارب" 3.26مليار دولار أمريكي"، وقد أكد مسؤول مكتب الشؤون الضريبية الأجنبية التابع لمكتب الخزانة العامة في بكين في تقرير له أن 34% من مكاتب هذه الشركات وفروعها الموجودة في الصين لم تكن تدفع ضرائب عن إيراداتها بانتظام[20].

وحسب تقرير لمجلس الشيوخ الأمريكي فان "11500 مليار دولار"[21] يمتلكها خواص في حسابات بنكية خاصة في ما يعرف "بالملاجئ آو الجنات الضريبية les

paradis fiscaux "[22]، إضافة إلى أن التهرب الضريبي للشركات الكبرى يتسبب سنويا في خسارة" 50 مليار دولار" لدول القارة الإفريقية لوحدها [23].

تأثيرها على النظام النقدي الدولي: من الواضح جداً وهو يتبين من الحجم الضخم من الأصول السائلة والاحتياطات الدولية المتوافرة لدى الشركات المتعددة الجنسيات ومدى التأثير الذي يمكن أن تمارسه هذه الشركات على السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي. أن الأصول الضخمة المقومة بالعملات المختلفة للدول التي تعمل بها الشركات المتعددة الجنسيات، من شأنها أن تؤدي إلى زيادة إمكانيات هذه الشركات في التأثير على النظام النقدي العالمي. فإذا أرادت هذه الشركات، وبقرار يتخذ من جانب المسؤولين عن إدارة الشركات المتعددة الجنسيات بتحويل بعض الأصول من دولة لأخرى من شأنه أن يؤدي إلى التعجيل بأزمة نقدية عالمية.

تأثيرها على التجارة العالمية: نتيجة لما تمتلكه من قدرات تكنولوجية عالية وإمكانيات وموارد، تستحوذ الشركات المتعددة الجنسيات على نسبة كبيرة من حجم التجارة وحركة المبيعات الدولية إذ تؤكد دراسة لـ OCDE على أن أكثر من 60 % من حجم المبادلات التجارية الدولية تتم بين تلك الشركات وفروعها الموزعة عبر العالم مما يؤثر بلا شك على منظومة وهيكل التجارة الدولية، ويؤدي إلى إخلال التوازن بالمزايا التنافسية للدول في الكثير من الصناعات والأنشطة.

تأثيرها على توجهات الاستثمار الدولي: تشير تقديرات تقرير الاستثمار الدولي الصادر من الأمم المتحدة عام 2003، أن حجم الاستثمار الدولي المتدفق في العالم في تلك السنة قد بلغ أكثر من 300 مليار دولار في مختلف مناطق العالم. وتنفذ الشركات المتعددة الجنسيات الجزء الأكبر من الاستثمارات الدولية سنويا. ويلاحظ في هذا المجال أن خريطة الاستثمار الدولي تتأثر بتوجهات نشاط الشركات المتعددة الجنسيات، حيث لوحظ أن من أهم سمات تلك الشركات التركز الاستثماري، فقد لوحظ أن استثماراتها تتركز في الدول المتقدمة، بل وفي عدد محدود من الدول منها، حيث تستحوذ هذه الدول على 85٪ من النشاط الاستثماري لتلك الشركات، ومن

ناحية أخرى تحصل الدول النامية على نسبة 15٪ فقط من النشاط الاستثماري للشركات المتعددة الجنسيات [24].

ثالثا المجموعات الاشرعية:

تعد الجماعات الاشرعية "الإرهابية" فواعل مؤثرة في طبيعة تجاذبات السياسة الدولية، وعلى النظام الدولي بالنظر لما يترتب عن أفعالها من تبعات مهددة للاستقرار السياسي والاقتصادي للدول، وعموما يمكن تقسيم تلك الجماعات لتوضيح الصورة حول طبيعتها واليات عملها وأشكال تأثيرها إلى قسمين:

تعد ظاهرة الإرهاب "وطنيا كان أو دوليا" السمة الرئيسية للسياسة العالمية في العقد الماضي والحالي، فبعد هجمات 11 سبتمبر 2001 التي هزت الولايات المتحدة، جعلت دول العالم عموما والإدارة الأمريكية بالخصوص المعركة ضد "الإرهاب الدولي" محورا للسياسة العالمية.

1 - الارهاب العبر وطني:

ان مفهوم الإرهاب في الأدبيات السياسية يعبر عن ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه في آن معا، إذ من السهل وصفه أكثر من تحديد معناه، فبين عامي 1936و1981 أحصى كل من Schmidt وYoungman في كتابهما بعنوان: Political Terrorism 109 تعريفا، كل منها يقدم تفسيرا ومعنى مغايرا لمفهوم الإرهاب[25].

وبتجاوز المعاني اللفظية للمفهوم، والاختلافات الأيديولوجية لتوصيف أعمال محددة بالإرهابية من أخرى بغير الإرهابية، وفي ظل غياب تعريف عالمي موحد ومحدد، بالنظر لارتباط المفهوم بسياقات أيديولوجية متمايزة ومتضاربة، توصلت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) إلى بلورة التعريف التالي المعتمد رسميا: والذي يقدم الإرهاب على انه "التهديد باستعمال العنف أو استعماله لتحقيق أهداف سياسية من قبل أفراد أو جماعات، سواء كانوا يعملون لمصلحة حكومية رسمية أم ضدها.. وتهدف هذه الأعمال لإحداث صدمة أو حالة من الذهول، أو التأثير على جهة تتجاوز ضحايا الإرهاب المباشرين"[26]

كما قدمت الإدارة الأمريكية تعريفا أخر مفاده أن: "الإرهاب هو ذلك العنف المتعمد ذي الدوافع السياسية، والذي يرتكب ضد غير المقاتلين، بنية التأثير على الجمهور حيث غير المقاتلين هم المدنيون إلى جانب العسكريين المسالمين، أو في غير مهامهم وقت تعرضهم للحادثة الإرهابية، أوحين لا توجد حالة حرب أو عداء، أما الإرهاب الدولي فهو الإرهاب الذي يشترك فيه مواطنوا أزيد من دولة ويتم على أرض تتجاوز حدود الدولة الواحدة" (27).

أسباب الارهاب:

تتعدد محاولات تحديد الأسباب الدافعة بالأفراد والجماعات إلى ارتكاب الأعمال الإرهابية بين الأسباب الاجتماعية والسياسية والنفسية السيكولوجية.

الأسباب الاجتماعية: يقصد بالدوافع الاجتماعية، الظروف التي تعتبر كدعامة للفعل الإرهابي والمتعلقة بالتكوين النفسي للأفراد وكذا طبيعة البيئة الخارجية المحيطة بالفرد، فسلوك الإنسان اجتماعيا يفسر بربط العوامل الداخلية والخارجية، فدوافع السلوك الإرهابي مرتبطة بداية بالفرد نفسه من حيث تنشئته والبيئة التي يعيش فيها من أسرة ومدرسة ومكان عمل، كما انها قد تكون على مستوى الدولة من حيث ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والعوامل الاجتماعية الدافعة لارتكاب الفعل الإرهابي تتعدد إلى:

- شكل النظام الاجتماعي القائم على الفروق الشاسعة بين الطبقات الاجتماعية، مما يخلق حالة من عدم الثقة لدى الأفراد، تؤدي إلى خلخلة عامل الانتماء والذي بدوره يؤدي إلى انهيار قيم العمل وشيوع الطرق غير المشروعة للكسب، إضافة إلى غياب ثقافة التشاور والاتصال الاجتماعي بين طبقات المجتمع، فيصبح العنف بأشكاله المختلفة الأسلوب الوحيد للتعبير عن الرأي، ما يزيد من اتساع التنافر بين الأفراد والجماعات، وإضعاف الروابط والعلاقات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي الايجابي (28).

الأسباب السياسية: إن انتشار مظاهر حرمان مختلف الطبقات الاجتماعية من المشاركة السياسية في اتخاذ القرارات التي تمس الحياة العامة للأفراد، غياب التعددية السياسية، انعدام أو الافتقار إلى قدر من حرية التعبير، عدم وجود تداول حقيقي سلمي للسلطة في الأنظمة المغلقة، انتشار الفساد في مؤسسات الدولة، كل تلك العوامل مجتمعة تؤدي بالنخب الحاكمة فيها إلى تجاهل مطالب الأقليات، وقمع الجماعات المعارضة وحرمان القوى السياسية والاجتماعية المشكلة للمجتمع من التعبير السياسي الشرعي عن طريق القنوات القانونية، ما يؤدي نهاية بشكل تراكمي إلى تهيئة الظروف الملائمة لانتشار مفاهيم العنف والإرهاب كآلية للتعبير والممارسة.

الأسباب النفسية السيكولوجية: انطلاقا من تعريف مصطفى حجازي للعنف الذي يعتبره لغة التخاطب الأخيرة الممكنة مع الواقع ومع الآخرين، حيث يحس المرء بالعجز عن إيصال صوته بوسائل الحوار العادي، وحين تترسخ القناعة لديه بالفشل في إقناعهم بالاعتراف بكيانه وقيمته، والعنف هو الوسيلة الأكثر شيوعاً لتجنب العدوانية التي تدين الذات الفاشلة بشدة، من خلال توجيه هذه العدوانية إلى الخارج بشكل مستمر، أو دوري وكلما تجاوزت حدود احتمال الشخص [29].

المواثيق الدولية لمكافحة ظاهرة الإرهاب:

حاولت الجماعة الدولية تاريخيا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية البحث عن أنجع الطرق لمكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي، وذلك بالعمل المشترك برعاية الأمم المتحدة لعقد مجموعة من الاتفاقيات الدولية كترتيبات ضابطة لسلوك الفواعل الدولية، سعيا للحد من تنامي الظاهرة وأثارها السلبية على الدول والمجتمع الدولي، أهمها:

المواثيق الدولية لمكافحة الإرهاب الدولي

الاتفاقيات الدولية	التاريخ
اتفاقية 1963الخاصة بالجرائم وبعض الأعمال المرتكبة على متن الطائرات	وقعت في طوكيو14 سبتمبر1963
اتفاقية 1970 لمكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات	وقعت في لاهاي 16ديسمبر 1970
برتوكول 2010 المكمل لاتفاقية مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات	
اتفاقية 1971لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني	وقعت في منتريال 13 سبتمبر 1971
اتفاقية 1973لمنع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بالحماية الدولية بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون والمعاقبة عليها	اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة 14ديسمبر1973
اتفاقية1979لمناهضة اخذ الرهائن	اعتمدتها الجمعية العامة 17ديسمبر1979
اتفاقية 1980لحماية المواد النووية	اعتمدت في فيينا 26 اكتوبر1979
برتوكول سنة 1988المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي المكمل اتفاقية 1971لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني	وقعت في منتريال 24فيفري 1988
اتفاقية 1988الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية	عقدت في روما 10 مارس1988
برتوكول سنة1988المتعلق بقمع الأعمال الغير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشئات الثابة الموجودة فوق الجرف القاري	عقدت في روما 10 مارس1988

اتفاقية سنة1991لتمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها	وقعت في 1مارس 1991
الاتفاقية الدولية لسنة 1997لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل	اعتمدتها الجمعية العامة 15 ديسمبر1997
الاتفاقية الدولية لسنة 1999 لقمع تمويل الإرهاب	اعتمدتها الجمعية العامة9ديسمبر1999
الاتفاقية الدولية لسنة2005لقمع أعمال الإرهاب النووي	اعتمدتها الجمعية العامة13 افريل 2005

Source: http: //www.un.org/ar/terrorism/instruments.html

2 - الجريمة المنظمة:

الجريمة المنظمة عبر الوطنية ليست فعلا ستاتيكيا، بل هي صناعة تتطور باستمرار وتتكيف مع مستجدات البيئة الداخلية والدولية، وتخلق أشكالا جديدة من الجريمة غير المشروعة لا تعرف ولا تعترف بالقواعد القانونية، تتجاوز الحدود الثقافية والاجتماعية واللغوية والجغرافية للدول، وتأخذ أشكالا عدة، نورد منها المظاهر التالية: تجارة المخدرات، الاتجار بالبشر هو النشاط الجنائي الدولي الذي يعرض الرجال والنساء والأطفال للاستغلال الجنسي أو الاستغلال في العمل، تهريب الأشخاص أو الهجرة السرية الدولية والتي أضحت نشاطا منظما يزاول من قبل شبكات وجماعات الإجرام المنظم العابر للحدود بأساليب وطرق مضبوطة تتداخل فيها أطراف عدة وتتم في أحايين كثيرة بتواطؤ جهات رسمية خاصة في الدول المتخلفة، الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذي يتسبب سنويا في ضحايا يصعب إحصاء أعدادها يحقق مكاسب للجماعات الإجرامية، الاتجار بالموارد الطبيعية والتي تشمل تهريب المواد الطبيعية الخام والمعادن النادرة كالماس، والتي غالبا ما تكون ضمن مناطق النزاع، تشكل تجارة الحياة البرية والخاصة بالاصطياد الغير مشروع، المهدد لأنواع من الحيوانات البرية والاتجار بأعضاء منها، تجارة المنتوجات الصيدلانية المزورة خاصة الأدوية، فبدلا من توفير اللقاحات والعلاجات ألازمة خاصة لشعوب الدول

الفقيرة لاسيما في جنوب آسيا وشرق أفريقيا، فان تجارة الأدوية المزورة بتجاوز أثارها الصحية الكارثية، فإنها تمثل ما قيمته 1.6 مليار دولار فقط في قارتي إفريقيا واسيا[30].

حزمة المعاهدات الدولية التي تترجم الجهود الدولية المبذولة للحد من الجريمة المنظمة عبر الوطنية، أهمها:

الاتفاقات الدولية ضد الإجرام الدولي	التاريخ
اتفاقية الأمم المتحدة ضد الإجرام المنظم العابر للحدود	اعتمدتها الجمعية العامة 15نوفمبر2000
اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الرشوة	اعتمدتها الجمعية العامة 31اكتوبر2003
الاتفاقية الدولية المتعلقة بالمخدرات	اعتمدتها الأمم المتحدة وهي مفتوحة أما الدول الراغبة في الانضمام منذ24 جانفي1961
الاتفاقية الدولية الخاصة بالمؤثرات والمنبهات العقلية	معتمدة ومفتوحة للمصادقة بفينا منذ 11جانفي1971
اتفاقية الأمم المتحدة المناهضة للاستعمال والاتجار الغير شرعي بالمخدرات والمؤثرات العقلية	معتمدة ومفتوحة للمصادقة بفينا 28نوفمبر1988

المصدر: تلخيص الباحثين

المجموعات الإبستيمية أو المعرفية والمراكز البحثية هي عبارة عن شبكات عبر وطنية تجمع أعدادا من الخبراء والمختصين في حقل معرفي ما، قائمة على المعرفة، دورها الأساسي يتمثل في تقديم المشورة العلمية والتقنية الأزمة لصناع القرار لتحديد القضايا المتوجب التعامل معها من خلال اقتراح سياسات وبدائل لها وتقييم نتائج تلك السياسات.

رابعا: المجموعات الابسيمولوجية 'Epistemic Communities'

تعتبر المجموعات الابسيمولوجية 'Epistemic Communities' شبكات عالمية مشكلة من المهنيين والباحثين المختصين، قائمة على المعرفة في المجالات العلمية والتكنولوجية والتي غالبا ما يكون لها تأثير على السياسة من خلال توفير المعرفة لصانعي السياسات وطنيا إقليميا ودوليا.

عرفها الأستاذ PETER HAAS على أنها:"... شبكة من المهنيين ذوي الخبرة والكفاءة المعترف بها وذات الصلة والمشاركة في صنع السياسة في منطقة أو تجاه قضية معينة..." ورغم كون أن أعضاء أي مجتمع معرفي من خلفيات أكاديمية أو مهنية متنوعة إلا أن ما يميز الرابطة التي تجمعهم الخاصية المعيارية الهادفة إلى تحسين الشأن والوضع الجماعي وليس لتحقيق مكاسب خاصة [31].

يعتبر بعض المنظرين أن المجموعة المعرفية تتكون من أولئك العلماء والباحثين الذين يتقاسمون النظرة الواحدة تجاه القضايا ويشتركون في تصور آليات وطرق البحث لحل الإشكالات المرتبطة بها والموحدة على أساس أربع خصائص[32].

1. مجموعة مشتركة من المعايير والمعتقدات المبدئية التي توفر الأساس المنطقي الموجه لصانع القرار والمؤسسة لأرضية علمية لأفراد المجتمع.
2. تتقاسم المعتقدات المستمدة من تحليلها للممارسات المتسببة في مجموعة من المشاكل في المجال الخاص بها، والتي تعتبر كأساس لتوضيح الروابط المتعددة بين الإجراءات المحتمل اتخاذها والنتائج المرجوة تحقيقها.
3. تشترك في مجموعة من المفاهيم للمعايير المحددة للتحقق من صحة افتراضات المعرفة التي تحوزها في مجال الخبرة والتخصص.
4. كما أنها تشترك في مجموعة من الممارسات المتناسبة مع المشاكل ذات الصلة باختصاصاتها المهنية، والمفترض منها العمل على تحقيق الرفاه للإنسان.

فالمجموعات الإبستيمية إذن مؤسسات عامة تجمع خبراء ذو مزيج من المعتقدات المعرفية المشتركة والتصورات المعيارية الهادفة لتحسين أحوال المجتمع، بدلا من الكسب الخاص كما سبقت الإشارة إليه أنفا.

خامسا: المجتمع المدني والحركات الاجتماعية:

1 - تعريف المجتمع المدني العالمي:

عرف مفهوم المجتمع المدني كغيره من المفاهيم السياسية منذ ظهوره تطورا في معناه ودلالاته حسب اختلاف النماذج التصورية والسياقات التاريخية التي عرف فيها، فهو مفهوم يعبر عن تلك البنى والتنظيمات الأهلية التي تسهم إسهاما حقيقياً في مسارات عمليات صنع القرار، وذلك من خلال سعيها لإشاعة الوعي بالحقوق والمسؤوليات للأفراد والجماعات، وذلك عن طريق تطوير أساليب المشاركة الفاعلة في العملية التنموية وتكريس العمل الطوعي الجماعي.

كما عرف على انه مجموعة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لأغراض متعددة: أغراض سياسية المشاركة في صنع القرار القرار على المستوى الوطني، أغراض نقابية تتمثل في الدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح الأعضاء، أغراض اجتماعية بالإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية، أما الأغراض الثقافية فتتمثل في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية الهادفة إلى نشر الوعي وفقا لتوجهات أعضاء كل جمعية، وهنالك من يعتبره مجموعة التنظيمات الطوعية المستقلة عن الدولة، هذه التنظيمات التطوعية تنشا لتحقيق مصالح أعضائها كالجمعيات الأهلية والحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، كما تنشا لتقديم مساعدات أو خدمات اجتماعية للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وهي تلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير أخلاقية ما[33].

وبفعل التحولات البنيوية والموضوعاتية التي شهدتها العلاقات الدولية والتي سبقت الإشارة إليها أنفا، إضافة إلى اختلاف المرجعيات النظرية والتاريخية في تصور ماهية ودور " المجتمع المدني العالمي "والتي يمكن حصرها في الأتي:

دور المجتمع المدني:

التصور الأول يقوم على أساس النظر إلى" المجتمع المدني العالمي " كجزءً من مخرجات مسارات مشروع العولمة، باعتبار مواكبا للتطورات الاقتصادية للظاهرة. فهو تصور ينطلق من افتراضات طرح Francis Fukuyama [34]حول نهاية التاريخ وانتصار الطرح الليبرالي وقيام نظام سياسي واحد ومتفرد جديد للبشرية. المجسدة في الحركة الحرة للأسواق ولرؤوس الأموال والثورات المعلوماتية الاتصالية المتعاقبة، وشيوع أنماط التنظيم والإنتاج المشترك أو" المصنع العالمي " التي تتعارض مع البنية القومية للتنظيم السياسي للعالم الموروثة عن القرن السابع عشر (بالنسبة لأوربا الغربية).

فطبيعة هاته التحولات الناجمة عن الاقتصاد المعولم تقتضي بنية سياسية تناسبها، وبما أن التنظيم المجتمعي للعالم نشأ على قاعدة بناء الأمة، فالحكومة العالمية قد تنشأ على قاعدة اجتماعية وبشرية عابرة للحدود القومية هي "المجتمع المدني العالمي".

أما التصور الثاني أساسه النظر إلى حركية بناء مجتمع مدني عالمي كجزء من عملية أعمق وأوسع، تتمثل في النضال الإنساني المشترك من أجل ثلاثية الحرية والعدالة الدولية والسلام العالمي، فالمجتمع المدني كبنية يقوم بدور القاطرة لعملية التحول الإدراكي في داخل الوحدات السياسية وعلى المستوى العالمي من أجل نشأة بيئة سياسية واقتصادية دولية مواكبة أو مناسبة للتنمية البشرية ذات الوجه الإنساني في العالم.

كما أن تأثير تشكيلات المجتمع المدني في مسارات صناعة السياسات العامة العالمية ومخرجاتها بدا جلياً خلال الحملات الدعائية الناجحة المتعلقة بقضايا معينة كحظر زراعة الألغام الأرضية وإلغاء ديون الدول الفقيرة وحماية البيئة، والتي نجحت في حشد آلاف المساندين حوا العالم. إضافة لمظهر حديث لحيوية المجتمع المدني العالمي

"المنتدى الاجتماعي العالمي" الذي يعتبر كإطار للحوار المجتمعي العالمي معارض للأطر الرسمية كمنتدى "دافوس" ومؤتمرات القوى الكبرى كقمم الثمانية الكبار.إذ يعقد سنوياً منذ عام 2001 لمناقشة قضايا التنمية العالمية بمشاركة ألاف النشطاء عبر العالم، مثال أخر عن حركية وفعالية المجتمع المدني العالمي "حملة النداء العالمي لمكافحة الفقر" وهي حملة تدعو إلى إعفاء الدول الفقيرة من الديون المستحقة عليها وزيادة المعونات الاقتصادية المقدمة لها. إذ تشير التقديرات إلى أن الحملة استطاعت تعبئة وحشد أكثر من 116 مليون مواطن عام 2005 للمشاركة في أحداث وأنشطة الوقفة احتجاجاً على الفقر والتي نُظمت في مختلف مدن العالم(35).

خاتمة:

أصبحت القضايا العالمية المعقدة اليوم تستوجب تشاركا يتجاوز الأحادية الدولاتية في مهام الإدارة والضبط في صنع السياسات الوطنية والعالمية، كما أنها تستلزم العمل على تأسيس عقد اجتماعي جديد لا يلغي الدولة الوطنية، بل يغير من صلاحياتها ومن ترتيبات توزيع القوة فيها، هذا العقد الاجتماعي الجديد تفرضه عوامل "الثورة المعرفية التي كان من مخرجاتها الدولة الكونية، عولمة الاقتصاد وما نجم عنه من تنامي للأنساق الدولية الضابطة لقضايا الأمن، البيئة، الصحة، وحقوق الإنسان".

فمجموعة التشكيلات المكونة للفواعل الغير دولاتية أصبحت الشريك الفعال في صياغة أجندة السياسة العالمية خاصة في قضايا البيئة والصحة وحقوق الإنسان، بالنظر للمؤهلات التقنية والمعرفية التي تحوزها وأساليب عملها مقارنة بالدول . كما أنها عمليا تعد الفاعل الأساسي في مراقبة مدى التزام الأطراف بنصوص الاتفاقيات والمعاهدات المتوصل إليها الضابطة للقضايا العالمية بعد المسارات التفاوضية المعقدة.وبناء على مجموعة التحولات البنيوية والموضوعاتية للنظام الدولي الذي لم يعد مقتصرا على الدول فقط، إذ أن النظام البين دولي INTER ETATIQUE لم يعد يشكل محور الحياة الدولية، بل أصبح يتعايش COEXISTE مع نظام متعدد

المراكز MULTICENTRE والذي تعتبر فيه الفواعل غير الدولاتية المحدد الأساسي للسياسة التي انتقلت من الدولية إلى العالمية .

الهوامش:

(1) Bas Arts, "Non-State Actors in Global Governance -Three Faces of Power" (A Research Paper Presented In: max-planck-projektgruppe Recht der Gemeinschaftsgüter, Gemeinschaftsgüter: Recht, Politik und Ökonomie, germany, bonn, april 2003), p. 5.

(2) تنص المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة على أن "للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجرى الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعني بالمسائل الداخلة في اختصاصه. وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئات دولية، كما أنه قد يجريها إذا رأى ذلك ملائماً مع هيئات أهلية وبعد التشاور مع عضو"الأمم المتحدة" ذي الشأن".

(3) Gilbert gagné, "International Trade Rules And States: Enhanced Authourity For The Wto", in Non-State Actors and Authority in the Global System, eds: Andreas Bieler,Richard Higgott,Geoffrey Underhill (UK: Rutledge, 2004), p. 244.

(4) Petter Willets, "Transnational Actors and Internationals Organizations in Global Politics", in The Globzlization of World Politics, eds: John Baylis &Steve Smith, Third Edition (London, Oxford University Press, 2003), p. 435.

(5) Ibid., pp. 436-437.

(6) James A Johnson et al.,"comparative health systems: global perspectives" (Canada: Jones And Bartlett Publishers, 2009), p. 388.

(7) Thomas L. McPhail, "Development Communication: Reframing The Role Of The Media" (UK: Blackwell Publishin Ltd, 2009, p. 69.

(8) Ibid., p. 70.

(9) Roel boomsma et al.,"The Nature Of NGO Accountability: Conceptions, Motives, Forms And Mechanisms", in Sustainability Accounting and Accountability, ed: Jan Bebbington, Jeffrey Unerman, Brendan O'Dwyer (UK: rotledge, 2014), p. 158.

(10) نادي الروتاري الدولي ROTARY INTERNATIONAL منظمة تأسست في مدينة شيكاغو الأميركية في العام 1905، وهي منظمة عالمية لقادة الأعمال والقادة المهنيين، تدعي تقديم الخدمة الإنسانية والمساعدة لبناء النوايا الحسنة والسلام في العالم. ويقدر عدد أعضاء نادي الروتاري الدولي على المستوى العالمي بـ 1.2 مليون عضو من الرجال والنساء الذين ينتمون لأكثر من 32,000 من نوادي الروتاري في أكثر من 200 دولة ومنطقة جغرافية.

(11) نوادي الليونز lion's club اسم لمجموعة من النوادي المنتشرة في أنحاء العالم، وهذه النوادي ذات طابع اجتماعي خيري، تأسست في مدينة شيكاغو الأمريكية سنة 1917 بمبادرة من الأمريكي malvin jones، شعاره الحرية والمعرفة الضمان لسلامة الأوطان. 'Liberty, Intelligence, Our Nations' Safety

(12) Michael W Hansen, "Theories of Transnational Corporations, Environment and Development A review of the four dominant perspectives" (Copenhagen Business School, Institute for Intercultural Communication and Management, 2004) , p. 3.

(13) محمد صبحي الاتربي، مدخل إلى دراسة الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات (بغداد: دار الثورة للصحافة والنشر، 1977)، ص ص. 25 -35.

(14) مايكل تانزر وأخرون، مترجما، من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني - دور الشركات المتعددة الجنسيات (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1981)، ص. 123.

(15) Béatrice De La Rochefoucauld, "L'économie Du Tourisme" (France: Edition Bréal, 2007), p. 266.

(16) OCDE, "Principes Directeurs De L'ocde A L'intention Des Entreprises Multinationales, Pouvoir Des Consommateurs " (Paris: Edition OCDE, 2009), p. 207.

(17) منى قاسم، "الشركات المتعددة الجنسيات واهميتها في الاقتصاد العالمي" بنك مصر النشرة الاقتصادية، السنة41، العدد 1 (1988): ص. 53 -54.

(18) Jacques Fontanel, "La Globalisation En Analyse: Géoéconomie Et Stratégie Des Acteurs" (France: l'harmattan, 2005), p. 348.

(19) Kamal Saggi, "International Technology Transfer To Developing Countries" (Commonwealth Economic Paper Series n 64, UK: Commonwealth Secretariat, 2004), p. 65.

(20) جميل عبد الرحمن صابوني، "التهرب الضريبي الدولي للشركات العابرة للقوميات.دراسة مقارنة "، (رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، 2005)، ص. 259.

(21) Frédéric Compin, "Traité Sociologique De Criminalité Financière" (France: l'harmattan, 2014), p. 197.

(22) الملاذ الضريبي أو الجنة الضرائبية هي منطقة تفرض بعض الضرائب أولا تفرض أي ضرائب على الإطلاق أوهي دول تتمتع أنظمتها المصرفية بقوانين صارمة لتحافظ على سرية حسابات عملائها الأجانب فتساعدهم على التهرب من دفع الضرائب في بلادهم الأصلية.

(23) Dominique froidevaux et al., "La Suisse Dans La Constellation Des Paradis Fiscaux" (Suisse: Edition D'en Bas, 2002), p. 129.

(24) Richard Earl Caves, et al., "Commerce Et Paiements Internationaux" (France: Deboeck University, 2003), p. 188.

(25) Tanguy Struye de Swielande, "La Politique Etrangère Américaine Après La Guerre Froide Et Les Défis Asymetrique" (Belgique: presse universitaire de lovaine, 2003), p. 159.

(26) Alexandre Adam, "La Lute Contre Le Terrorisme: Etude Comparative Union Européenne Et Etats Unis" (France: l'harmattan, 2005), p. 49.

(27) Susan Tiefenbrun, "Decoding International Law: Semiotics And The Humanities" (UK: Oxford University Press, 2010), p. 49.

(28) Diab M Albadaynah, "Social Causes Of Terrorism In The Arab Society", in Understanding Terrorism: Analysis of Sociological and Psychological Aspects, ed: Suleyman Ozeren et al (NETHERLANDS, IOS press, 2007), p. 132.

(29) حسن عز الدين بحر العلوم، مجتمع اللاعنف (اليمن، دار الزهراء، 2005)، ص. 10.

(30) United Nations Office On Drugs And Crime: Criminalité Transnationale Organisée en Afrique de l'Ouest, site visited the 21/12/2013,in: www.unodc.org/.../West_Africa_TOC_FRAUD_MEDICINES_FR.pdf

(31) Peter M, Haas,"Introduction: epistemic communities and international policy coordination", International Organization,(vol 46, n1,1992), p. 3.

(32) Mai'a K, David Cross, "Security Integration In Europe: How Knowledge-Based Networks Are Transforming The European Union" (USA: University Of Michigan, 2011), p. 25.

(33) Michael Edwards, "Civil Society" (UK: Polity Press, 2009), p. 3.

(34) يوشيهيروفرانسيس فوكوياما كاتب ومفكر أمريكي الجنسية من أصول يابانية، يعد من أهم مفكري المحافظين الجدد .من أهم كتبه كتاب (نهاية التاريخ والإنسان الأخير و(الانهيار أو التصدع العظي، وفرضية نهاية التاريخ دعى إليها في مقاله الشهير "نهاية التاريخ"، شارحا نظريته بالقول إن ما نشهده الآن ليس نهاية للحرب الباردة أومرور فترة معينة لمرحلة ما بعد الحرب، وإنما نهاية للتاريخ، بوضع حد للأفكار الأيديولوجية في التاريخ الإنساني وانتشار قيم الليبرالية الديمقراطية الغربية.

(35) Jacques Fontanelet al., "Les Organisations Non Gouvernementales Ou L'homme Au Coeur D'une Mondialisation Solidaire"(France: l'harmattan, 2009), p. 70.